وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية

الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

حول :

الاقتصاد الاسلامي ،

الواقع..ورهانات المستقبل

د. قريشي محمد الجموعي أستاذ محاضر

بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

البريد الالكتروني:

kmdjemoui@gmail.com

رقم الهاتف و الفاكس:

أ. فروحات حدة أستاذة مساعدة وباحثة بمخبر الجامعة والمؤسسة والتنمية المحلية المستدامة

بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

المساهمات العلمية السابقة :

- **مقال بعنوان : "استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية تحقيقا للتنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–"، بمجلة الباحث (مجلة علمية محكمة خاصة بجامعة قاصدي مرباح بورقلة)**
- **مداخلة بعنوان :" انعكاسات الصناعة السياحية على اقتصاديات الدول ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، ضمن** الملتقى العلمي الدولي حول :" **اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة** "،بجامعة محمد خيضر بـ : بسكرة، يومي **09–10**مارس **2010**.
- **مداخلة بعنوان :"مشروع الجزائر البيضاء كأداة لتحقيق تنمية محلية مستدامة" ،ضمن الأيام الدراسية الخامسة حول " الروح المقاولاتية أداة التنمية المحلية المستدامة"يومي5و6ماي2008،بجامعة ورقلة.**

البريد الالكتروني : frouhatfarida@yahoo.fr رقم الهاتف: **0667143466**	

عنوان المداخلة :
" فعالية السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي "
دراسة تجربة صندوق الزكاة في الجزائر

المحور الرابع : السياسة الاقتصادية من منظور إسلامي

من إعداد الباحثين :

د .قريشي محمد الجموعي : أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
أ.فروحات حدة : أستاذة مساعدة بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة.

مقدمة :

تكتسي السياسة المالية أهمية بالغة في السياسات الاقتصادية ، ذلك لكونها واحدة من أهم الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، نظرا لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية لما تتضمنه من تكييف كمي ونوعي للنفقات و الإيرادات العامة، كما أنها تسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها، من هذا المنطلق تطرح إشكالية مداخلتنا والمتمثلة في الآتي : **إلى أي مدى يمكن للسياسة المالية أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاقتصاد الإسلامي** ؟ ذلك ما سيتم الإجابة عنه في هذه الورقة البحثية، من خلال العناصر التالية :

أولا – مفهوم السياسية المالية في الاقتصاد الإسلامي :

تعد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي فرعا من فروع السياسة الشرعية وتعرف بأنها : " جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه، سواء كان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهادا منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة "[1]، كما تعرف أيضا على أنها : " استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال "[2]

ثانيا- أثر الانفاق العام في تحقيق الاسقرار الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي :

الاستقرار الاقتصادي هو ذلك الوضع الذي يتفادى فيه الاقتصاد حالات الاختلال، ويعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي المتاحة للدولة لتحقيق هذا الاستقرار ، مما يؤدي إلى استقرار مستوى الأسعار ومن ثم قيمة الوحدة من النقد، وقد تلجأ الدولة بسياسات مالية في الاقتصاد الإسلامي تستدعي التوسع في حجم الإعانات الاجتماعية، وما يقدم من إعانات نقدية للأفراد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض العمل وزيادة كل من الاستهلاك والاستثمار،مما يتجه بالنشاط الاقتصادي نحو التوسع والارتفاع ويحقق معدلات نمو كبيرة، أما الإعانات النقدية لأصحاب المشروعات الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات أو زيادة إنتاجها أو خفض أثمان بعض السلع يزيد من الاستثمار والإنتاج ومن ثم توفير فرص عمالة ورفع مستوى الدخل، والمساعدات العينية كمساعدة الفقراء أو طلبة المدارس، و إدارة وتشييد المستشفيات، يدعم الاستثمار ويضمن مستوى معيشي مناسب من حيث الاستهلاك من السلع الضرورية والتعليم والصحة والتغذية،الأمر الذي يؤدي إلى تحسين نوعية العمل وتوفير الخبرات والكفاءات المناسبة لاستمرار التنمية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي تحكمها ضوابط تضمن تحقيق العدالة لكل الناس وتمنع الاستغلال ودفع الضرر عنهم، نذكر منها :

– **منع التعامل بالربا :** والربا هو: " الزيادة في الدين في نظير الأجل، وفضلا عن آثاره السيئة ككسب خبيث لا يتوافق مع الفطرة والسلوك الاقتصادي السليم، فانه يمنع النقود من أداء وظائفها في النشاط الاقتصادي المنتج "[3]، حيث يؤدي إلى تعطيل الطاقات البشرية المنتجة، لأن رب المال إذا تمكن بفعل الربا من إنماء ماله، خفت عليه مهمة الكسب فيمقت الاشتغال بالحرف والصناعات والتجارة، وتتركز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة من المرابين، لذا فان محاربة كل أشكال الربا يجعل الاستثمارات تجد طريقها إلى النمو والازدهار، ومع زيادة الاستثمار والتوسع في إنشاء المشروعات الإنتاجية، فلا شك أن هذه المشروعات تستوعب أعداد هائلة من الأيدي العاطلة، فيزداد حجم التوظيف وبذلك تتولد لهؤلاء دخول نتيجة العمل، تذهب إلى الإنفاق وبالتالي يرتفع الطلب على سلع الاستهلاك ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية والآلات لإمكان زيادة إنتاج سلع استهلاكية، وبالتالي يزداد الطلب الفعلي ويتحقق الاستقرار الاقتصادي.

– **منع الاحتكار :** الاحتكار هو حبس السلع التي يحتاج إليها الناس حتى يرتفع ثمنها، ثم توجه للبيع بغرض الحصول على الربح الوفير، وقد منع الإسلام الاحتكار بأنواعه دعماً للإنتاج و استمراريته،ولأن المسلم ليس حراً في رأس ماله، بحيث يتصرف به على حساب مصلحة إخوانه المسلمين[4]، وبذلك فان منع الاحتكار يساعد على تحقيق المنافسة العادلة التي من شأنها أن تجنب ويلات الاختلالات، وتفضي إلى الأزمات الدورية التي يشهدها النظام الاقتصادي الربوي.

– **منع اكتناز المال :** فالاكتناز هو تخلف أحد عناصر الإنتاج عن المساهمة في حركة النشاط الاقتصادي وبقاؤه في صورة عاطلة، مما يؤدي إلى تقليل حركة

التدفق الدائري للدخل[5]، لأن هذا الاكتناز يؤدي إلى منع الأموال من التبادل الاقتصادي الذي لابد منه لحاجة المجتمع، من أجل استخدامها في الإنتاج
الاقتصادي الذي لابد منه لحاجة المجتمع، من أجل استخدامها في الإنتاج
الاقتصادي واستغلالها في استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة، لزيادة الخل وتنمية الثروة، لذا فان تحريم الاكتناز سوف يدفع بكمية من النقود إلى التداول، ما ينتج عنها زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك وستذهب كمية أخرى من النقود إلى أوجه الاستثمار الشرعية، وبزيادة الطلب على سلع الاستهلاك يزداد الطلب أيضا على سلع الإنتاج، وبالتالي يقبل رجال الأعمال والمنظمون إلى توجيه استثماراتهم في تشغيل مصانعهم وتنشيط أعمالهم، وتزداد العمالة وعليه تحدث موجة من الانتعاش ويتحقق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا – أثر الإيراد العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي :

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وتلعب الزكاة باعتبارها إيرادا دوريا، دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربتها للبطالة بأنواعها، لذلك سنحاول في هذا العنصر التركيز على هذا المورد الإسلامي الهام.

I. مفهوم الزكاة :

الزكاة لغة : هي البركة والطهارة والنماء والصلاح وسميت الزكاة لأنها تزيد من المال الذي أخرجت منه، وتقيه الآفات،كما قال ابن تيمية : نفس المتصدق تزكو،وماله يزكو،يطهر ويزيد في المعنى[6]. وتعرف الزكاة في الفقه على أنها : " التزام مالي في أموال معينة تدفع لمستحقين محددين متى توفرت شروطها الخاصة " [7]. أما دليل فرض الزكاة ووجوبها فقد وردت في آيات كثيرة منها:

قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بهـا وصـل علـيهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم» (سورة التوبة الآية 103). أما من السنة قول الرسول- صلى الله عليه وسلم -: « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله، و اقام الصلاة و إيتاء الزكـاة ، وحـج البيت،وصـوم رمضان »[8].

II. الأثر الاقتصادي للزكاة :

1. دور الزكاة في محاربة البطالة : تتجلى وظيفة الزكاة في التخفيف مـن حـدة البطالة في اهتمامها ببناء عنصر العمل بتنميته وتحسين إنتاجيته من خلال تمكـين الفقير من اغناء نفسه حيث يكون له مصدر دخل ثابت، فمن كانت له حرفة معتادة أعطي من صندوق الزكاة ما يشتري به لوازم حرفته، أما العاجز الـذي لا يقـدر على عمل يكسب منه فانه يشتري له عقارا يستغله، أما البطال الذي يقـدر علـى العمل فيواجه نظام الزكاة هؤلاء الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم بحرمـانهم من الاستفادة من حصيلتها، كما يتضح دورها من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حصيلتها، حيث تمكن العاطل القادر من العمـل وذلـك بتأهيلـه وتعليمه وتدريبه، فيتحول العاطلون والقادرون على العمـل إلـى أفـراد دافعـين للزكاة[9].

2.دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي في حالتي التضخم والانكماش:

1.2 حالة التضخم : إن جمع وتحصيل الزكاة يؤثر في مستويات التضخم، ومـن أهم صيغ التأثير نذكر :

- الجمع النقدي لحصيلة الزكاة : من أجل التقليل من حجم الكتلـة النقديـة فـي التداول،وصولا لتحقيق المنفعة الحقيقية المترتبة عن تخفيف حدة التضخم والتقليـل من انعكاساته السلبية، بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، قد

تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها.

- الجمع المسبق لحصيلة الزكاة : أحيانا تلجأ الدولة إلى الجمع المسبق للزكاة حسب الظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر،ويتم ذلك عن طرق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعا للإكراه.

- التغير النوعي لنسب توزيع الزكاة : إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والرأسمالية والإنتاجية، سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري، وذلك سيساهم في تقليص الضغوط التضخمية.

2.2 حالة الانكماش والركود : تلجأ الدولة إلى استعمال الزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي ،ومن بين طرق التأثير نذكر مايلي :

- تأخير جمع الزكاة : قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد ثبت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم- أنه قد أخرها على بعض الصحابة على أن يبقى دينا عليهم، كما ثبت عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قد أخرها في عام الرماد، نظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة.

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي : من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود والانكماش والعودة إلى أوضاع النمو الاعتبارية في الاقتصاد الوطني.

3. أثر الزكاة على العمل : إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يتوقف على عاملي : القدرة على العمل والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية

الإنتاجية، وكمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرون على العمل من كميات مناسبة من الغذاء، ومن العلاج ضد الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض ما يجعله قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول . كما يتضح أثرها من زاوية سهمي الغارمين وابن السبيل، ومن أنواع الغارمين التاجر أو أي منتج استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد ويستدعي عجزه أن يعلن إفلاسه ومن ثم يخرج من العملية الإنتاجية، فحصول مثل هذا العنصر الإنتاجي على حصة من الزكاة سيحافظ على استمرار وجوده كمنتج، كذلك حصول ابن السبيل على سهم من حصيلة الزكاة سوف يعيد هذه العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن مواقع عملها إلى تلك المواقع ما يترتب عليه زيادة كمية العمل المتاحة، أما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول، فيكون بالإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العلم النافع إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن العلم إنما يقوم بفرض كفاية، وأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل تعود بالنفع على المجتمع ككل. أما الجانب الثاني والمتعلق بوجود الرغبة في العمل، ففعل الزكاة لا يكون إلا بتوافر النصاب ،وهذا الأخير لا يتحقق إلا إذا اكتسب الفرد دخلا، ولعل هذا الدخل لم يتأتى إلا بوجود الرغبة في العمل وبالتالي نمو المال، كما أن الزكاة يمنع صرفها للقادر على العمل ويمتنع، لأن العمل بقصد الاكتساب فرض عين على كل قادر عليه، حتى يكون ذلك تشجيعا لهم على بذل الجهد والرغبة في العمل والسعي ليحقق كل قادر على العمل دخلا يفي بحاجاته الأساسية[10].

رابعا- دراسة مساهمة صندوق الزكاة الجزائري في التخفيف من معدلات الفقر:

I. مفهوم صندوق الزكاة وأهدافه :

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الساري العمل بها في مجال الشريعة الإسلامية. وقد تم تأسيسه في الجزائر سنة2003 تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها ويقوم على تسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة في المجتمع كالأئمة ولجان الأحياء وذوي البر و الإحسان وكانت الانطلاقة بولايتي عنابة وسيدي بلعباس حيث تم فتح حسابين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى هاتين الولايتين لتلقي أموال المزكين وتبرعاتهم في شكل حوالات بريدية حيث لا تقبل الزكاة نقدا ووفق هذه الطريقة فقط، وفي سنة2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن[11]. ويهدف الصندوق إلى :

- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام، وإحياءها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم .
- جمع التبرعات والمساعدات والهبات وأموال الصدقات النقدية.
- توزيع أموال الزكاة على الجهات لشرعية
- توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها بالوسائل الإعلامية المختلفة كالراديو، التلفزيون، الانترنت والجرائد...الخ.

وفيما يتعلق بالأهداف الرقمية لصندوق الزكاة في الجزائر فنذكر منها :

1- **الأهداف الرقمية قصيرة الأجل** : وتتمثل في :

- الوصول إلى جمع وتوزيع 100 مليار سنتيم من زكاة المال.
- جمع وتوزيع 20مليار سنتيم من زكاة الثمار و الزروع والثروة الحيوانية.
- جمع وتوزيع 50 مليار سنتيم من زكاة الفطر
- تقديم 1500 قرض حسن كل سنة.

2. **الأهداف الرقمية متوسطة الأجل** وتتمثل في :

- جمع وتوزيع 300 مليار سنتيم من زكاة المال.
- جمع وتوزيع 50مليار سنتيم من زكاة الثمار و الزروع والثروة الحيوانية.
- جمع وتوزيع 100مليار سنتيم من زكاة الفطر
- توزيع 40.000 قرض حسن استثماري.

3- **الأهداف الرقمية طويلة الأجل** وتتمثل في :

- جمع وتوزيع 50% من الزكاة الحقيقية للجزائريين.
- جمع وتوزيع 50 %من زكاة الثمار و الزروع والثروة الحيوانية.
- جمع وتوزيع 20 مليار دج من زكاة الفطر
- توزيع 100.000 قرض حسن استثماري.

II.نسب صرف الزكاة في الجزائر :

تصرف الأموال المحصلة من الزكاة حسب النسب التالية [12]:

الحالة الأولى : إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية 05 مليون دج توزع كمايلي:

- 87.5% توزع على الفقراء والمساكين.
- 12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق

الحالة الثانية : إذا تجاوزت الحصيلة الولائية 05 مليون دج توزع كالآتي :

- 50% توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة).
- 37.5 %توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل .
- 12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق، حيث توزع هذه النسبة كمايلي :
- 4.5% لتغطية تكاليف اللجنة الولائية.
- 06 %لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة القاعدية.

– 02 % تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.

III. **انجازات صندوق الزكاة في الجزائر** [13] :

لقد حقق صندوق الزكاة في الجزائر منذ 2003 إلى يومنا هذا مايلي :

– ترسيخ فكرة الصندوق في أذهان المواطن (فقراء ومزكين).

– اقتناع متزايد بضرورة تنظيم الزكاة جمعا وتوزيعا.

– اقتحام الفكر الزكاتي عالم الإعلام (جرائد،مجلات، إذاعة، تلفزيون)

– أكبر تنظيم تطوعي في الجزائر(48 لجنة ولائية، أكثر من 500 لجنة قاعدية، أكثرمن 1400خلية مسجدية) تسخير أكثر 90.000 متطوع.

– عقد عدة اتفاقيات تعاون مع (بنك البركة الجزائري، اتحاد التجار والحرفيين، اتحاد الفلاحين).

– إحصاء أكثر من 170.000 عائلة فقيرة.

– إيصال زكاة المال لما يفوق 70.000 عائلة.

–تقديم قروض حسنة لأكثر من 3400 مشروع مصغر.

– تنظيم زكاة الفطر جمعا وتوزيعا داخل المساجد واستفادة أكثر من 120.000عائلة.

– إنشاء نيابة مديرية الزكاة للإشراف على نشاطات الصندوق.

– إنشاء مكاتب الزكاة بكل مديرية.

وفي إطار عمل صندوق الزكاة بولاية ورقلة، سنحاول فيما يلي عرض لمداخيل الصندوق بالولاية وكذا توزيع هذه المداخيل خلال الفترة الممتدة مابين :2003 الى2008.

جدول رقم1: يوضح مداخيل صندوق الزكاة بورقلة (2003–2008)

الحملة	السنة الميلادية	زكاة عيد الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
الأولى	2003	/	/	/	
الثانية	2004	1.794.400.00	/	/	1.794.400.00
الثالثة	2005	2.274.875.00	6.412.990.00	/	8.687.865.00
الرابعة	2006	2.390.400.00	4.112.658.00	/	6.503.058.00
الخامسة	2007	2.274.875.00	4.510.000.00	/	6.784.875.00
السادسة	2008	3.567.360.00	4.149.200.00	/	7.716.560.00
المجموع العام		12.301.910.00	19.184.848.00	/	31.486.758.00

المصدر :مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ورقلة،الإحصاء الشامل لصندوق الزكاة،2008.

جدول رقم 02: يوضح توزيع مداخيل الصندوق بورقلة (2003-2008)

الحملة	السنة الميلادية	عدد المستفيدين من زكاة الفطر	عدد المستفيدين من زكاة المال	المبلغ المخصص للفقراء	المبلغ المخصص للقرض الحسن 37.5%	عدد المستفيدين من القرض الحسن	المبلغ المخصص للجان القاعدية 6%	المبلغ المخصص للجان الولائية 4.5%	المبلغ المخصص للحساب الوطني 2 %
الأولى	2003	/	/	/	/	/	/		/
الثانية	2004	3311	/	/	/	/	/		/
الثالثة	2005	2205	1401	320.649.500	2.404.871.25	15	384.779.40	288.584.55	128.259.80
الرابعة	2006	2313	1625	359.857.575	/	/	246.760.00	185.070.00	820250.00
الخامسة	2007	1911	1925	394.625.000	/	/	270.600.00	202.950.00	90.200.00
السادسة	2008	3278	2024	363.055.000	/	/	284.640.00	213.480.00	94.880.00
المجموع	/	13018	6975	1.438.187.075	2.404.871.25	15	1.186.779.40	890.084.55	395.589.80

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ورقلة،الإحصاء الشامل لصندوق الزكاة،2008.

- **قراءة وتقييم للجداول :** من خلال دراستنا لمعطيات الجدولين السابقين نلاحظ مايلي :

- نلاحظ أن نسبة المبالغ الموزعة على الفقراء في سنة 2005 يمثل 50% من المبالغ الكلية المحصل عليها بينما سنوات 2008،2006،2007 تمثل المبالغ الموزعة على الفقراء والمساكين نسبة 87.5% من المبالغ الكلية المحصلة.
- يتضح لنا من خلال الجدولين أن عدد المستفيدين من القرض الحسن 15 مواطن خلال سنة 2005 وانعدامها خلال بقية السنوات، وهو ما يعكس ضئالة المشاريع الاستثمارية المقدمة في إطار القرض الحسن باعتبار أن هذه الأخيرة مرتبطة بحصيلة الأموال المجمعة (يجب أن تكون حصيلة زكاة المال أكبر من 05 مليون دج)، هذا ما انعكس على زيادة عدد المستفيدين من زكاة المال (الفقراء والمساكين) من 1401 مستفيد خلال 2005 إلى 2024 مستفيد خلال سنة 2008.
- يتضح لنا من خلال الأرقام الواردة في الجدولين أعلاه، أنه يوجد ولو مواجهة قليلة لظاهرة الفقر ومحاولة لمحاربة هذه الظاهرة عن طريق صندوق الزكاة في بلادنا، إلا أن هذه التجربة تبقى في حاجة إلى المزيد من بذل الجهود والمحاولات لتغيير الوضع الذي تتحكم فيه مجموعة من الظروف والضوابط الواجب أخذها بمحمل الجد للسير في هاته العملية التي يرجى منها الكثير في المستقبل، خصوصا وأن تجربة صندوق الزكاة في الجزائر بما في ذلك ورقلة، تعتبر حديثة نسبيا، ذلك لأنه وعلى ضوء ما ذكره بعض الدارسون، أن المهمة التي يطلع بها صندوق الزكاة تتطلب منه حجما زمنيا يفوق العشرة سنوات على الأقل. وفيما يلي نحاول اقتراح بعض التوصيات من أجل تفعيل دور صندوق الزكاة في مواجهة مشكلة الفقر ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة مما يحقق استقرارا اقتصاديا.

* **التوصيات :**

- ضرورة التحسيس والتوعية بأهمية مشروع " صندوق الزكاة " ودوره ، من خلال إقامة الندوات والملتقيات من طرف المختصين، ومشاركة جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية و المقروءة.
- ضرورة إعفاء أموال الصندوق من الضرائب والرسوم و الحقوق البريدية.
- ضرورة إنشاء ديوان للزكاة مكون من إدارات مركزية وأخرى إقليمية مع إنشاء لجنة من المتخصصين لدراسة الهيكل التنظيمي للديوان.
- ينبغي مراعاة القيد المكاني و خصوصيات أموال الزكاة.
- إنشاء مركز أبحاث (يبحث في شؤون الصندوق)
- ضرورة تدريب الإطارات من النواحي الفقهية والإدارية والاقتصادية
- رفع كفاءات القوى البشرية العاملة في صندوق الزكاة وتوظيف أشخاص معروفين بالنزاهة والتقوى.
- تحفيز المزكين مثل أصحاب المؤسسات والمشاريع على دفع الزكاة عن طريق إعفائهم من بعض الضرائب.
- تعميم صناديق الزكاة المسجدية على باقي مساجد الولاية
- إشراك عدد أكبر لهيئات المجتمع المدني والجماعات المحلية في هيئة إدارة الصندوق لإعطائه أكثر مصداقية.
- العمل على زرع الثقة بين المؤدين للزكاة والمحصلين والموزعين.
- العمل على تثمير أموال الزكاة المحصلة لتكون رافدا سنويا لاحتياجات المستحقين.

المراجع :

1- شعبان فهمي عبد العزيز، **السياسة المالية ودورها في إصلاح الاقتصاد الإسلامي**، المؤتمر الدولي حول التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري، القاهرة، يومي02-03 جويلية 1995، ص:05.

2- شوقي دنيا ،**دروس في الاقتصاد الإسلامي (النظرية الاقتصادية)**،مكتبة الخريجي، الرياض،ص:356.

3- سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام المدخل الادخاري والضريبي المدخل الإسلامي** ، ط:02، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،1998،ص:279.

4- فهد حمود العصيمي ، **خطة الاسلام في موارد الانتاج**، رسالة دكتوراه منشورة، المعهد العالي للقضاء بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض، 1رمضان، سنة 1404هـ، ص: 143.

5- جمال لعمارة ، **اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، مجلة البصيرة، العدد الأول، الجزائر،1997/1417،ص:96.

6- وزارة الشؤون السلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، **موارد الزكاة**، المملكة العربية السعودية ،05/03/2009 ، http :// zakat.alislam.com

7- يحيى محمد مصطفى تليلي، **دراسات في الزكاة والمحاسبة والضريبة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،1993،ص:15.

8- محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف الدين، **رياض الصالحين**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص:308.

9- كمال خليفة أبو زيد وأحمد حسين علي حسين، **محاسبة الزكاة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999، ص:32.

10- عبد الله الطاهر، **حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع**، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، القاهرة،1992 ص:273.

11- السوامس رضوان، لعيوني الزبيري،**مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال**، مجلة رسالة المسجد، تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر ،فيفري2005.

12- تجربة صندوق الزكاة الجزائري لمواجهة الفقر، www.KATAKAKJ-PQB/Files/ ZAKAT/3301/ppt